التنظيم الفقهي مع التركيز على أفكار المرشد الأعلى

جواد هرمزي
طالب الدكتوراه، قسم الفقه والحقوق الإسلامية، كلية الإلهيات والمعارف الإسلامية، جامعة مازندران، إيران
j.hormozi03@umail.umz.ac.ir
د. محمد مهدي زارعي (الكاتب المسؤول)
أستاذ مشارك، قسم الفقه والحقوق الإسلامية، كلية الإلهيات والمعارف الإسلامية، جامعة مازندران، إيران
M.zarei@umz.ac.ir

Jurisprudential systematization with emphasis on the thoughts of the Supreme Leader

Javad Hormoz
PhD Student , Department of Jurisprudence and Fundamentals of Islamic Law , Faculty of Theology and Islamic Studies , University of Mazandaran , Iran
Dr. Mohammad Mehdi Zarei
Associate Professor , Department of Jurisprudence and Fundamentals of Islamic Law , Faculty of Theology and Islamic Studies , University of Mazandaran , Iran

الملخص:-

تشير الضرورة في التنظيم الفقهي إلى مجموعة من الاحتياجات والمبادئ اللازمة لتحقيق نظام فقهي قوي ومستقر، وقد ارتبط الفقه الشيعي دائما بالتنظيم نظرا لطبيعته الديناميكية. ولا يخفى على أحد مكانة الفقيه وريادته في تنمية القدرة على التنظيم، وذلك من خلال انتهاج سياسات وفق الفقه والقواعد المنبثقة من آيات الوحي، وتتم هذه القدرات بمساعدة كبار الفقهاء والخبراء في علم الشريعة. ويتم اكتشاف المجالات ذات الصلة، إلى جانب توجيهاتها، وسوف يتردد صدى روح الفقه من خلال سلطة الفقيه في جميع عناصر النظام وهيكل الحكومة لتنفيذ القوانين الإلهية وإدارة المجتمع الإسلامي. وبهذا الوصف، يمكن للفقه باعتباره أعلى سلطة في الحكومة الإسلامية، أن يلعب دوراً أساسيًا في بناء النظام من خلال ممارسة الولاية والتغلب على هذه المشكلة بطرق مختلفة، ويظهر عمليًا أنه يمكن تنظيم المجتمعات الإسلامية بالفقه بيانات وقدرات عالمية للحكم الأمثل والحضارة الإسلامية الحديثة. والمشكلة هي أن تنظيم الفقه بأي أدوات ومكونات وشروط يقدم هذه النظرة المنهجية للمجتمع الإنساني؟ ويمكن، بحسب مؤلفي هذا المقال، تحقيق نظام فقهي يتوافق مع القيم والقوانين والاستراتيجيات الفقهية في خلق البناء الهادف والحضارة الإسلامية الحديثة. ومع مراعاة الدور البارز للفقهاء وتطبيق آرائهم في تنفيذ الأهداف المذكورة استناداً إلى المصادر الإسلامية، فقد تمت مناقشة خطوات وشروط التنظيم الفقهي وبعض مكونات التنظيم الفقهي مع استعراض وجهات النظر. منهج البحث في هذا البحث هو البحث الوصفي، ومن خلال جمع البيانات من المصادر المكتوبة والإلكترونية، سيتم تحليلها وشرح المفاهيم والمعلومات ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: بناء النظام، الفقه الحكومي، العقلانية الدينية، السلطة القانونية، العدالة.

Abstract:-

The necessity of jurisprudential system building refers to a set of needs and principles that are necessary to realize a strong and stable jurisprudential system, and Shiite jurisprudence, due to its dynamic nature, has always been associated with system building. The position and leadership of the Supreme Leader for developing the capacity for system building is not hidden from anyone, because by adopting policies consistent with the jurisprudential rulings and rules derived from the verses of revelation, these capacities are discovered with the help of great jurists and experts in the relevant fields, along with their guidance, and the spirit of jurisprudential rulings resonate through the guardianship of the jurisprudence in all elements of the system and government structure to implement divine laws and administer the Islamic society. With this description, the Supreme Leader, as the highest authority in the Islamic government, can play a fundamental role in system building by exercising guardianship and overcome this problem in various ways and show in practice that with jurisprudence, Islamic societies can be organized and global capacities for desirable governance and the creation of a new Islamic civilization can be created. The question is, with what tools, components, and prerequisites does jurisprudential systematization present this systematic view to human society? According to the authors of this article, jurisprudential systematization that is consistent with jurisprudential values, laws, and strategies can be achieved in creating a purposeful structure and building a new Islamic civilization. Considering the prominent role of the Supreme Leader and the application of his views in implementing the aforementioned goals based on Islamic sources, along with examining the perspectives, the stages and conditions as well as some of the components of jurisprudential systematization are discussed. The research method in this study is descriptive-research and by collecting data from written and electronic sources, the relevant concepts and information will be analyzed and explained.

Key words: System building, governmental jurisprudence, religious rationality, guardianship of the jurist, justice.

المقدمة:

مما لا شك فيه أنه نظراً لشمولية الدين الإسلامي والفقه الذي يتضمنه، فإنه من الممكن تقديم برنامج كامل لجميع مراحل وأبعاد حياة الإنسان. ومن خلال هذا الطريق تلبي كافة احتياجات المجتمعات الإسلامية ومنها؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها المتعلقة بنمو الإنسان وكماله. وللوصول إلى هذا الهدف لا بد من الخروج عن التقليد والأحكام الفقهية المنحصرة في المسائل الفردية. لأن النظرة المحدودة للفقه الإسلامي تحرمنا من استخدام القدرات الفقهية الاستراتيجية في الإدارة الجزئية والكلية للمجتمع. وكما هو الحال اليوم، ونظراً لمحدودية قدرة هذه الصفة واقتصارها على الاجتهاد في المسائل الثانوية، فقد أحدثت بعض المشاكل على المستوى المحلي والدولي. إن أهمية وضرورة تنظيم الفقه يدفعنا إلى تنظيم القوانين والأحكام الدينية للحفاظ على بنية المجتمع الإسلامي، بحيث يتم في هذا الصدد، مع مراعاة مقاصد الدين، تلبية احتياجات المجتمع الإسلامي على أساس العدالة الدينية والعقلانية.. وبما أن فقه النظام يعتبر فقه إدارة الدولة، فإننا بالتأكيد سنحتاج إلى منهج بناء نظام يوفر الأساس لتطبيق إدارة الفقه في تحقيق الحكم المنشود مع تنظيم شامل. ويمكن القول بكل تأكيد أن صاحب هذا الموقف هو الفقيه الصالح، الذي يرسي مبدأ الحكم والسيادة من خلال أعمال الولاية. وبوجود هذه الآلية الفريدة يمكن القول إن أحد تعاليم الإسلام المهمة والمتعلقة بالقدرات الفقهية الاجتماعية والسياسية والحكومية هو عقيدة ولاية الفقيه التي تقوم على أسس فكرية وسردية وموضوعية وتجربة. أدلة نحو أربعين، وهناك خمس سنوات لإثبات ذلك. ولذلك فمن المناسب استكشاف إمكانيات هذا المذهب المهم ومواهبه، والتعرف على مكوناته في مجال التنظيم الفقهي. في هذا المقال، بالإضافة إلى التصور في هذا المجال، نبحث عن المبادئ التي تحكم عمليات التنظيم الفقهي في تحقيق هذا الهدف المقدس من مبادئ الفقه الحاضر - حضرة آية الله الخامنئي (دام ظله العالي) - والتي تلعب المقاطعات من خلال الإجراءات دوراً أساسيًا في بلورة وإضفاء الطابع المنهجي على الفقه؛ يمكن استخدامها ومن الواضح أن بعض وجهات النظر، سواء من وجهة نظر المعارضين أو المؤيدين، سيتم طرحها وفحصها أيضًا.

١- التنظيم: يشير مصطلح "النظام" إلى مجموعة من العناصر المرتبطة بطريقة معينة

وتكوين نظام كامل (آقاباخشي، ١٣٨٣، ص٦٧١). هي مجموعة متماسكة من المكونات التي تعتمد على بعضها البعض؛ إن تغير كل مكون يؤثر على المكونات الأخرى ولكل مكون دور محدد في بقاء الكل والمكونات الأخرى. ويتم تعريف النظام السياسي أيضًا في هذا الاتجاه. يعرف غابرييل ألموند النظام السياسي بأنه نظام من الأفعال المتبادلة التي من خلالها يؤدي أي مجتمع وظائف الوحدة والانسجام باستخدام التهديد والإكراه المشروع. (ألموند وآخرون، ١٣٧٧، ص١٧٣) النظام السياسي هو الطريقة الخاصة لكل مجتمع للحياة السياسية والسلوك، وتنظيمه، وهيكل الحكومة وروح القوانين التي تحكمها، والتي تتشكل على أساس قيم وأعراف ذلك المجتمع... ربما بدلاً من "المنهجة"، فإن مصطلح "المنهجة" أفضل في بعض النواحي. (الايزدهي،١٣٩٨، ص ١٥).

٢- **المنهج الفقهي:** تنظيم الفقه يعني تنظيم وتنظيم القوانين والأحكام الدينية استنادا إلى المصادر الفقهية التي يتم توفيرها من أجل تفسير الأحكام الدينية وتكييفها مع احتياجات الزمان والمكان... وفي هذا النظام واجب الفقهاء والمجتهدين، بالإضافة إلى التفسير وبيان الأحكام، وهو تكييف الأحكام الدينية مع حاجة الزمان والمكان (علي أكبري وآخرون، ١٣٩٦، ص١٦٩). التنظيم الفقهي ضروري للحفاظ على البنية الاجتماعية؛ لأن توفير القوانين والأحكام الدينية المبنية على المصادر الفقهية يساعد على تنظيم سلوك الفرد والمجتمع وكذلك الحفاظ على العدالة في المجتمع. ومن ناحية أخرى، يمكن لمنهجة الفقه أن تعطي استجابة مناسبة للتطورات الاجتماعية والثقافية وتمكن من تحقيق غرض الدين وهدفه.

٣- **ملامح المنهج الفقهي: وينقسم الى السمات الآتية:**

- **السمة الأولى** للفقه المنهجي أن نتائجه لها امتداد اجتماعي؛ ولم يبق في سياقه العلمي والتخصصي البحت... أحد أسباب عدم قدرة المعاهد الدينية على التنظيم قدر الإمكان هو عدم قدرتها على تحديد وتحديد الامتداد الاجتماعي للاستدلالات الدينية (نظرزاده أوغاز وآخرون، ١٣٩٧، ص ١٨) في التنظيم الفقهي، لا بد من أن تكون الأحكام الصادرة عن المرجعيات العليا ذات منهج اجتماعي وقابلة للتنفيذ،

وليس إصدار الفتاوى ذات منهج فردي ومبني على العقليات، وهي مهمة من الناحية النظرية، ولكن فعندما يتم تطبيقه، فإنه سيخلق العديد من التحديات، وسيتسبب في معاناة المجتمع الإسلامي من أزمة وجمود.

- **السمة الثانية** لتنظيم الفقه فهو تحويل حالته الاجتماعية إلى قانون. وقد يجد الحقوقي حضورا اجتماعيا أو امتدادا اجتماعيا؛ لكن هذا الامتداد الاجتماعي ليس ثقافة شعبية من حيث الحضور وحتى الجانب الاجتماعي... ففي السياق المؤسسي، عندما يقدم الفقه، فإنك تضع ضمانة التنفيذ القانوني (أي الخارجي) كدعم لتنفيذ الاجتهاد، وهو ما نتائج وإنجازات بنية أكثر تنظيماً وهي إحدى نتائج مجموعة السلوكيات الفردية التي تعادل سيمفونيتها الثقافة. (الجعفري وآخرون، ١٣٧٨، ص١٤) ونتيجة الحضور الفقهي الفعال على مستوى المجتمع أصبحت ثقافة شعبية؛ لأن الفقه المنهجي هو فقه كلي وارتباطه بالشؤون الفردية ضئيل. في إنشاء نظام قائم على الفقه، لا بد من الابتعاد عن النظرة الانعزالية والذرية والنظر إلى جميع أحكام الإسلام نظرة شاملة، وقبل إصدار أي فتوى لا بد من النظر في جميع الجوانب الاجتماعية للمسألة، وإلا وذلك بسبب حدوث مشاكل في الإسلام والفقه سيتم اتهامها بعدم الكفاءة عند تنفيذها. ومن ناحية أخرى، يمكن للفقه أن ينجح في مجال التنظيم من خلال ضمان تنفيذ أحكامه المختلفة، ويصبح القانون والثقافة الشعبية للمجتمع.
- **السمة الثالثة** للفقه المنهجي أنه فقه كلي. (الحكيمي وآخرون، ١٣٧٣، ص ١١٦) الفقه النظامي يعني الفقه الكلي، والمراد بالفقه الكلي هو في المقام الأول فقه أحكام النظم، وفي المقام الثاني هو الفقه. لإدارة الأحكام؛ وليس فقه الأحكام نفسها؛ لأن الفقه يجب أن يدخل من مستوى الأحكام إلى مستوى الأوصاف... وقد عرف بعض الفقهاء التقليد في مجال السلوك الفردي، في حين يمكن أن يوجد تنظيم التقليد أيضا (الفضائيلي، ١٣٩٩، ص ١٩٥) في المنهج الفقهي فالمجتهدون يجب أن يكونوا ظاهريين حتى يحققوا النظم الاجتماعية؛ أي أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فقه أحكام النظام وكذلك فقه أحكام الأحكام، لأنه مع الفقه الفردي لا يمكن إنشاء نظام فقهي، وإذا اتخذ الفقيه منهجاً فردياً لما ذكر المهم أنه لن يحقق الكثير من النجاح.

- **السمة الرابعة** للفقه المنهجي هي أن الفقه عابر للفقه؛ والمراد بالفقه الزائد هو الفقه الذي يهتم بالمقاصد أيضاً؛ وهذا يعني أنه لا بد من تحديد مجموعة الأحكام ذات الأهداف؛ أي أن سيمفونية الأحكام يجب أن توفر للمقاصد، ولهذا فإن فقه المقاصد -أي توفير مقاصد الدين- هو من خصائص الفقه المنهجي، أي على مستوى الأفراد. العلاقات، فهي موجهة نحو الحكم، وعلى مستوى العلاقات الاجتماعية فهي تركز على المقاصد (خسروبناه و١٣٨٣، ص ٤٥). ولا ينبغي للفقه في تنظيم الفقه أن يتوقف عند الأحكام فحسب، بل لا بد أيضاً من ذلك. الاهتمام بتوفير الأغراض الدينية؛ ويعني أن الملزمين، أفراداً ومجتمعاً، ملزمون بتنفيذ الأوامر الدينية والشرعية.

- **السمة الخامسة** للفقه التنظيمي تشير إلى نطاق مهمة الفقه التنظيمي. ومعلوم أن عمل الفقيه هو فقه وليس موضوعا، والمواضيع عمل خبير. ومثل هذا الفهم والانفصال له ما يبرره نسبيا على مستوى الفقه الفردي وحتى على مستوى المجتمعات البسيطة؛ ويعني أن عمل الفقيه هو فقهي وليس موضوعيا. لكن في حالة الأنظمة الاجتماعية المعقدة.. المعرفة بالموضوع هي جزء من عملية استنباط الأحكام.. ليس معنى موضوعية الفقيه أنه يدرس الموضوع بنفسه.. فالخبرة الموضوعية يجب أن تكون مبنية على أساس على منهج نظام الاجتهاد، وإلا أصبح معروفا من جديد. (الموقع الرسمي لقائد الثورة، ١٣٨٧) إن مدى الاجتهاد المنهجي يتجاوز الاجتهاد الفردي، بمعنى أن الفقهاء في الفقه الفردي يعتبرون أن من واجبهم إصدار الأحكام وترك الفصل في المسألة إلى المسؤولين؛ لكن في الفقه المنهجي - التشخيص الصحيح للمسألة - هو جزء من عملية الاستدلال بالحكم، ولذلك لا بد من أن يقوم الفقهاء بتحليل المسألة بالاستعانة بالخبراء، وعدم الاكتفاء بترك الأمر للخبرة التقليدية.

٤- لمبادئ التي تحكم تنظيم الفقه: هناك مجموعة من القواعد التي يجب على أهل التقليد مراعاتها في عملية التنظيم، هذه المبادئ تجعل النظام الفقهي مستجيباً لحاجات المجتمع الإسلامي ومتوافقاً مع ظروف ومتطلبات الزمان والمكان. مكان

١-٤- مبدأ العقلانية: إن مبدأ العقلانية في التنظيم الفقهي يدل على أن دين الإسلام

يقوم على الحجج العقلانية والمنطقية، كما ينبغي أن يعتمد تفسير الأحكام الدينية وتفسيرها على هذه الحجج وينبغي استخدام عملية التنظيم الفقهي والعقل والمنطق في تفسير وتفسير الأحكام والضوابط الشرعية.(رستكاري،١٣٨٢: ص١٠) فالإسلام يقوم على المنطق وليس على الأحكام المسبقة غير العقلانية. (آشوري و آخرون، ١٤٠٠، ص٢٧) ولا ينبغي أن تكون الحياة مكاناً لاختبار مختلف الأنظمة غير العقلانية، لأن عمر الإنسان محدود، وليس لديه القدرة على ارتكاب التجارب والأخطاء المختلفة. تحتاج الأنظمة المختلفة -وخاصة الثقافية منها- إلى العقلانية بدلًا من التجربة والخطأ نظرًا لارتباطها المباشر بحياة الناس، وإذا لزم الأمر، ينبغي اختبار بعض الأنظمة الاجتماعية؛ وبدون مراعاة عنصر العقلانية لن تتحقق النتيجة المرجوة. وأن تقديم نظريات في مجال الأنظمة المختلفة تعتمد فقط على الرضا العام ولكنها خالية من العقلانية لن يجدي نفعاً. لذلك، يجب أن تحكم العقلانية عملية بناء النظام، لأنه إذا لم نوليها الاهتمام الكافي، فسوف يفتح الطريق أمام بعض التناقضات في المجتمع. التنظيم الفقهي هو عملية يتم فيها تنظيم الأحكام والأنظمة الشرعية في نظام متماسك ومنسق يعتمد على المبادئ والقواعد الفقهية. وينبغي أن يكون هذا النظام قادرا على الاستجابة لاحتياجات المجتمع الإسلامي في جميع أبعاده. (أكبري، ١٣٨٦، ص ٩) وفي التنظيم الفقهي يتم استخدام العقل لبيان أحكام الشريعة على أفضل وجه ممكن. وهذا الإجراء يجعل النظام المبني مبنياً على الفقه ليفي بالاحتياجات ويكون متوافقاً مع متغيرات وأحوال الزمان والمكان. وإذا أولت مراجع التقليد اهتماماً خاصاً بالعقلانية والمنطق عند دراسة الأحاديث المختلفة لإصدار الفتوى، فقد تدرك أن جزءاً من تحديد الكميات في الأحاديث ليس له صلة. على سبيل المثال، في مناقشة إحياء الموات، إذا استولى شخص على قطعة أرض من الحاكم الإسلامي لترميمها لكنه فشل في ذلك، فكيف يجب أن يكون تصرف الحاكم مع هذا الشخص؟ وجاء في بعض الروايات أن من تأخر ثلاث سنوات في إحياء الأرض أخذت منه الأرض، ومن ذلك سيواجه النظام الإسلامي اضطرابات وتحديات اقتصادية مختلفة، لذلك لا بد من التنظيم الفقهي. استنباط الأحكام الشرعية وفق العقل والمنطق بحيث يتم تأمين المصلحة العامة ووضع إطار منهجي لتفسير الأحكام.

عندما تتغير أحوال المجتمع أو الزمن... يستخدم التنظيم الفقهي كأداة عقلانية ومنطقية لتعديل وتنقيح الأحكام. (صقرجوغي فرحاني، ١٤٠٠، ص ١٧) الإمام الخميني (رضي

الله عنه) هو الوقت الذي يدركون فيه، من خلال نهج نظامي، أنه من الصعب إنشاء نظام للفن الإسلامي في العالم الحالي دون تطور عقلاني والاهتمام بالعقل والعقل. منطق؛ وبتغيير فتاواهم السابقة في هذا المجال، يفتون بقرار النحت؛ لأنه اليوم، على عكس الماضي، عندما كان التمثال يصنع في كثير من الأحيان ويحتفظ به كصنم، فإنه يعتبر من أجل فوائد عقلانية ويتم المتاجرة به كأداة زينة. إن تصرف الإمام (رضي الله عنه) هو مثال لفتح باب في توسيع نطاق نظام الفن الإسلامي، ولا بد من الاستمرار على هذا المسار حتى تكون الفنون الإسلامية قادرة على المنافسة مع الفنون الغربية، على السلطات من بعده.

٢-٤- مبدأ الحفاظ على الشعائر والنظام: يستخدم التنظيم الفقهي ومبدأ الحفاظ على الشعائر والنظام في الفقه الإسلامي للحفاظ على النظام والتنظيم في المجتمعات الإسلامية وتعزيز القيم الإسلامية. (علي آبادي، ١٤٠١، ص ١٧) وبشكل عام فإن الحفاظ على الشعائر الدينية في النظام الفقهي يساعد على حفظ النظام والتنظيم في المجتمعات الإسلامية، وتعزيز الثقافة الدينية والأخلاقية، وحفظ الأمن، وتوطيد العلاقات الاجتماعية (مختار بور، ١٤٠١، ص ١٩). إن التنظيم الفقهي ومبدأ الحفاظ على الشعائر فعالان في المسائل المتعلقة بالعبادات الدينية مثل الصلاة والصيام والحج. يساعد مبدأ الحفاظ على الشعائر على تنظيم وإدارة الأمور المتعلقة بالمعتقدات الدينية ويؤدي إلى صياغة القوانين المتعلقة بالقضايا الدينية. ومن الضروري الحفاظ على الشعائر الإسلامية حتى تنتشر الثقافة الدينية والأخلاقية في مجتمع السيخ، وينشأ نتيجة لذلك مجتمع مطابق للدين والشريعة. النظام الإسلامي لديه مجموعة من القوانين التي تقوم على مبادئ دينية والحفاظ عليها هو ضمان حقوق المواطنين. ولا بد من تعريف الأحكام الدينية وتفسيرها في المنهج الفقهي من خلال مراعاة الشعائر الدينية. وأساليب الحفاظ على الشعائر الدينية في المنهج الفقهي هي: تجميع القوانين الفقهية، وتعزيز الثقافة الدينية، والترويج والدعاية، وإقامة العدل.

٣-٤- مبدأ العدالة المركزية: في تحديد وتفسير الأحكام الدينية يجب إعطاء الأولوية للعدالة ويمنع أي تمييز واختلاف في التعامل بين الناس على أساس الجنس أو العرق أو العرق أو الدين... [و] هناك ضرورة أن يستجيب الفقهاء والمجتهدون لآراء الناس واحتياجاتهم بالرأي العادل، وأن يلتفتوا في شرح الأحكام الدينية إلى العدل والإنصاف بما

يكفي لمنع حدوث الشذوذ والاختلاف بين الناس. (سبحاني، ١٣٨٣، ص ٨٥) في التنظيم الفقهي، العدالة تمثل التفاعل بين الفقهاء والناس، بمعنى أن المجتهدين عند إصدار الفتاوى يأخذون في الاعتبار مصالح الناس من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة، وهو من الضروري أن تؤدي قواعد الفقه إلى تحقيق أهداف النظام الإسلامي. المنهج الفقهي يجب أن يدور حول محور العدالة، الذي من ثماره مساواة الناس في الحقوق الاجتماعية. ولذلك ينبغي أن تتخذ القرارات في الحكومة الإسلامية على أساس العدل.

وبشكل عام، يلعب مبدأ العدالة في النظام القانوني الإسلامي دوراً مهماً في اتخاذ القرارات وتنفيذ القوانين. (بهائستة، ١٤٠٢، ص ٥٤) فمثلا، مع منهج نظامي في مناقشة إحياء أرض الموات، يُسأل إذا أحيا شخص الأرض بإذن الحاكم الشرعي وبعد فترة تخلى عن الأرض ليصبح مواتا، فهل سيتم مصادرة ممتلكاته؟ والآن، إذا استعاد شخص آخر نفس الأرض، فهل الأرض ملك للشخص الأول أم للشخص الثاني؟ وللفقهاء في هذا السياق رأيان:

١- الرأي المشهور (الذي يدعي الإجماع) القائل بأن الأرض للمالك الأول.

٢- وبعض الفقهاء نقلاً عن صحيح معاوية بن وهاب ومع سبب ذلك. فإن تلف ملك المالك الأول - أي ترميمه - للأرض اعتبر ملكا للشخص الثاني.

ومن المؤكد أن أي فتوى تؤدي إلى التمييز لا يمكن أن تنسب إلى الإسلام. ولذلك، في عصرنا هذا، إذا كانت الجملة الأولى ضد النظام الاقتصادي الإسلامي، فإن الجملة الثانية ينبغي أن تؤخذ من وجهة نظر نظامية وأيضاً فيما يتعلق بالعدالة؛ وبمنطق أنه في الماضي لم يكن اختيار أي من الرأيين المذكورين تمييزا اقتصاديا، لأنه في الماضي كانت هناك الكثير من الأراضي المواتية ولم تكن هناك أدوات متقدمة، أما اليوم، مع منهج منهجي، لا يستطيع الفقهاء اختيار الأول بخلاف ذلك، وعلى الرغم من الأدوات الحديثة، فإن الأشخاص الذين لم تكن لديهم نية للنهضة الحقيقية منذ البداية، قد استولوا على الكثير من الأراضي مع إحياء جزئي في الأراضي المواتية، وبسبب تراكم الأراضي في أيدي عدد قليل من الناس، وارتفعت أسعار الأراضي بشكل فلكي، ونتيجة لذلك، فقدت روح العمل وسيتحول الناس إلى الثروة غير المتوقعة في شكل استصلاح الأراضي المواتية، وأخيراً

ستزداد الفجوة الطبقية وسيرتفع الظلم على مستوى الطبقة العاملة. المجتمع.

٤-٤- مبدأ الديمقراطية الدينية: الديمقراطية تعني الاهتمام برغبات الناس، وتعني فهم كلمات الناس وآلامهم، وتعني إعطاء الناس منصة. (في مدرسة الجمعة ج٥ ص٣٩٠) في النظام الإسلامي؛ أي أنها ديمقراطية دينية، فالشعب يختار، ويتخذ القرارات، ويملك مصير إدارة البلاد بين يديه من خلال مسؤوليه المنتخبين، لكن رغبة الشعب وإرادته هذه هي في ظل الهداية الإلهية [و] لا تؤدي أبداً إلى ذلك. إلى طريق الصلاح والخير، ولا تحيد عن الطريق المباشر (صحيفة الجمهورية الإسلامية، ١٣٨٠/٠٥/١٣) والديمقراطية الدينية تعني أن إدارة المجتمع الإسلامي في الساحة السياسية تتم بواسطة الشعب. الممثلين المنتخبين ومراعاة القيم الدينية والمذهبية. وترتبط الديمقراطية الدينية في الإسلام دائمًا بالفقه الحكومي وتحديد الحقوق والواجبات على المستوى الحكومي. أحد الجوانب الرئيسية للديمقراطية الدينية هو أن القيم الدينية يمكن أن توفر إطاراً أخلاقيًا لتوجيه تصرفات الناس وقراراتهم والمساهمة في الرفاهية العامة للمجتمع من خلال تعزيز السلوك الأخلاقي وتعزيز التماسك الاجتماعي. وبدون تمكين الناس في مختلف المجالات الاجتماعية، فإن مسألة إنشاء نظام فقهي لن تصل إلى هدفها؛ لأنه من خلال إشراك الناس في مختلف شؤون المجتمع، يتم تسهيل هندسة الحكم الديني.

وفي الأنظمة الديمقراطية، يتم تحديد حقوق وواجبات الأفراد والحكومة على أساس أحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يتطلب وجود نظام لتوضيح الحقوق والواجبات على المستوى الكلي والحكومي. ومهما تدرب الناس على المبادئ والمبادئ الدينية؛ وهم أكثر استعداداً لتنفيذ الأحكام الفقهية على أفضل وجه ممكن وبنفس القدر يقتربون من أهداف تنظيم الفقه. كما أن تكوين مراكز بحثية للأبحاث المتخصصة في مجال القضايا الفقهية الناشئة يساعد في صياغة القواعد الدينية والأحكام الفقهية في شكل نظام ويمكّن من تنفيذ الأوامر الفقهية على مستوى المجتمع. طرق تطبيق الفقه في نظام ديمقراطي ديني قائم على الأحكام الدينية: تحديد حقوق وواجبات الشعب والحكومة، وتجميع القوانين واللوائح، وتثقيف الناس بما يتوافق مع الأهداف الدينية، وإنشاء مراكز بحثية في مجال الفقه، وتعزيز ثقافة الفقه في المجتمع، وهكذا.. وآثار تطبيق الفقه والقوانين هي: ضمان العدالة، ضمان الالتزام بالقيم الدينية، ضمان الالتزام بالنظام السياسي والقيم والقوانين الإنسانية.

٥-٤- مبدأ الخبرة والالتزام (الكفاءة): تحديد الأحكام الدينية يحتاج إلى علم وخبرة... ومبدأ الخبرة والالتزام في تنظيم الفقه يساعد على ضمان الصواب والعدالة في تحديد الأحكام الدينية. وهذا المبدأ يجعل القرارات الفقهية تتم بالدقة والجودة المناسبة، وتجنب الآثار غير الفقهية وغير العلمية للتوثيق على الحكمة والمقاصد الدينية؛ (الموسوي الخميني،١٣٨٤) من الضروري أن يكون لديهم المؤهل؛ ويعني أنهم يستفيدون من العلوم الدينية والفقهية الكافية ويستطيعون تفسير المصادر الدينية بطريقة صحيحة وعلمية، وفي الوقت نفسه يلتزمون بقواعد الفقه وإطار الشريعة المقدسة، وأيضا من خلال تطبيق الشخصية بالخبرة، فإنهم قادرون على وضع القوانين على أساس الفقه وفي الفقه الإسلامي تشمل الكفاءة: الخبرة (المعرفة والمهارة) والالتزام. ويجب على مجتهد بناء النظام أن يتمتع بالكفاءة اللازمة لذلك؛ وإلا فإن عملية التنظيم الفقهي ستنحرف عن مسارها الأصلي، وستُهمل المصالح العامة للناس. ومن المهم الالتزام بمبادئ العدالة في الفقه. على سبيل المثال، القاضي الملتزم بمبادئ العدالة يساوي بين القرارات القضائية والعدالة. يحدد علم الفقه المعايير اللازمة لتحديد الأشخاص المؤهلين للقيام بالدور الفقهي؛ على سبيل المثال، إذا تم حرمان المديرين رفيعي المستوى ومشغلي البنوك من الأسس الفقهية - في عملية صنع القرار والأعمال التجارية، من خلال إصدار قوانين تتعارض مع القواعد الإسلامية (مثل إلزام العميل بإقراض المال للبنك)، من أجل الحصول على قرض؛ أي قرض خاضع لقرض). وكذلك اتخاذ قرارات خاطئة (مثل إقرار قانون استلام الدفعات المتأخرة عن التأخر في سداد الديون وتأخير سداد الأقساط المصرفية) وكذلك تقديم نصائح غير قانونية للعملاء (مثل عرض مشغل البنك على العملاء تقديم فاتورة مزورة من أجل الحصول على قرض بالتقسيط و...) - سوف يذبحون القوانين المصرفية الإسلامية والخالية من الفوائد ويلقيون بظلالهم على حياة الناس من خلال تلويثهم اهتمام. في النظام القائم على الفقه، سواء لنشر أحكام الإسلام أو لتنفيذ المهام التنفيذية، يكون لمبدأ الكفاءة أهمية خاصة، كما أن الحافز والخبرة الكافية ضرورية لتطبيق الفقه على أفضل وجه ممكن؛ ولذلك لا بد من تدريب المديرين والدعاة والعمال والمنظرين وصناع القرار المطلعين على الدين الإسلامي والفقه، حتى يتم تنظيم الفقه على النحو الأمثل.

٥- منهجة الفقه في فكر قائد الثورة: من أجل تحقيق النظام الفقهي قدم المرشد الأعلى

(دام ظله العالي) نموذجاً وهو على التوالي:

٥-١- خلق الثورة الإسلامية: نريد أن نخلق فيها ذلك الجيش وهذا التنظيم وتلك الحكومة التي يمكنها تحقيق هذه الأهداف - تعزيز المثل الإلهية والسعي إليها. هذه العملية طويلة وصعبة، وقد بدأت مع الثورة الإسلامية. وطبعاً عندما نقول ثورة، فهذا لا يعني قطعاً القتال والانشغال بالعمل ونحو ذلك.. فالثورة هي حيث يتم تفكيك الأسس الخاطئة ووضع الأسس الصحيحة مكانها؛ هذه هي الخطوة الأولى. (تصريحات الإمام الخامنئي (١٣٧٩/٠٩/١٢) إن عملية تحقيق الأهداف الإسلامية عملية طويلة وصعبة. نسبياً، يقترب البشر من تلك الأهداف؛ لكن إنجازهم طويل جداً. الخطوة الأولى، وهي الأكثر إثارة وصخباً على الإطلاق، هي خلق الثورة الإسلامية. لم تكن مهمة سهلة. ولكن هذا هو الأسهل. (المرجع نفسه، ٢١/٠٩/٢٠١٣) إن التحول السياسي الذي لا يصاحبه إلا العنف ليس ثورة إسلامية؛ بل إن أي فعل وعمل يؤدي إلى اختفاء المعتقدات الباطلة واستبدالها بمبادئ ومبادئ صحيحة ومنطقية ومتسقة هو ثورة، وهدفها نشر المثل العليا واتباع وصايا الله؛ ليس فقط تحقيق الحكومة والسلطة والثروة وما إلى ذلك.

٥-٢- قيام النظام الإسلامي: إن الثورة التي تمت بعد ذلك مباشرة هي إنجاز النظام الإسلامي. والنظام الإسلامي يعني تنفيذ الخطة الهندسية والشكل العام للإسلام في مكان ما. يبدو الأمر كما لو أنه في بلدنا تمت إزالة النظام الملكي الاستبدادي للأرستقراطيين الفرديين الوراثيين والمعالين، وتم استبداله بنظام ديني للتقوى الشعبية الانتقائية. (المرجع نفسه،١٣٧٩/٠٩/١٢) ومع نجاح الثورة الإسلامية يجب أن تكون كل جهود رجال الدين في المجتمع الإسلامي من أجل إقامة نظام ديني، لأن مجرد الثورة في بلد ما لا تسبب ثورة. سيتم تشكيل حكومة جديدة فيه؛ يجب أن يكون إسلامياً ومتديناً؛ ولذلك فإنه من خلال خلق نظام يقوم على الدين في مختلف المجالات مثل: السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ينبغي إجراء تغييرات جوهرية في اتجاه الأسلمة، ومع التحول في المجالات المذكورة أعلاه، دين الإسلام والفقه الجعفري سيكون تجلياً موضوعياً ووضعه موضع التنفيذ وتغيير الوضع من مجرد التوجيه والنظرية إلى حالة التجلي الشامل على مستوى المجتمع، وذلك من خلال وضع قوانين مبنية على الشريعة مع ضمانات تنفيذية مناسبة.

٥-٣-إقامة الدولة الإسلامية: بعد النظام الإسلامي جاء وقت إقامة الدولة الإسلامية بالمعنى الحقيقي؛ أو بعبارة أوضح، تشكيل شخصية وأسلوب رجال الدولة على الطريقة الإسلامية.. الحكومة [الإسلامية] بالمعنى العام، لا بمعنى مجلس الوزراء؛ أي القوى الثلاث، مسؤولو الوطن والقيادة والجميع. (المصدر نفسه،١٣٧٩/٠٩/١٢). إقامة دولة إسلامية... [أي] يجب أن نصبح إسلاميين بالمعنى الحقيقي للكلمة، ضمن هذا النظام. (المصدر نفسه،١٣٨٠/٠٩/٢١) الدولة الإسلامية... دولة لا توجد فيها رشوة ولا فساد إداري... (المصدر نفسه،١٣٨٤/٠٥/٢٨) وغير ذلك من الأمور الضرورية في الدولة الإسلامية (المرجع نفسه، ١٣٩٠/٠٧/٢٤) في الحكومة الإسلامية، يجب على جميع الأعوان المنسوبين للحكومة الإسلامية مراعاة المعايير الإسلامية، ومراعاة الفقه والقوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية، والقيام بواجباتهم ضمن حدود الشريعة الإسلامية. في إطار الدين والفقه، وعليهم أن يبذلوا قصارى جهدهم وأن تقوم المجموعات الإدارية في البلاد بدورها في مجال تطوير النظام الفقهي ولا تفشل في الهندسة الصحيحة للحكومة الإسلامية وفقا للمعايير الإسلامية.. الدولة الإسلامية؛ ويعني أنه يجب على الوسطاء التحرك في كافة المجالات بالأسلوب الإسلامي، وهو أصعب بكثير من الخطوات السابقة؛ بمعنى أنه ينبغي أسلمة الإطار الفكري الذي يحكم موظفي الحكومة بالمعنى الحقيقي للكلمة، وعلى المرتبطين بالحكومة الإسلامية تجنب أي أعمال غير إسلامية. مع مرور سنوات عديدة على الثورة الإسلامية، فإن الدولة الإسلامية التي توفر الهدف النهائي للثورة لم تتشكل بعد؛ لأنه في الحكومة الإسلامية، لا يتم قبول البيروقراطية الإدارية غير الضرورية، والاختلاس غير مقبول، ونهب الخزانة أمر مذموم، وإعطاء المسؤولية على أساس اللعب الجماعي أمر مثير للاشمئزاز، وغطرسة حكومة الرجال أمام الناس قبيحة، والثروة ترف عملاء الحكومة الإسلامية أمر لا يغتفر، اعتبار الناس أقل من أولياء النعمة غير وارد في قاموس المتدينين، ولامبالاة مختلف الأجهزة الحكومية تجاه التفلت وانحراف الشباب وانتشار الدعارة في البلاد. ولا يمكن التغاضي عن مستوى المجتمع الإسلامي، فالسؤال بدلاً من خدمة الأمة الإسلامية ليلا ونهارا هو خطيئة لا تغتفر.

٥-٤-الدولة الإسلامية: الدولة الإسلامية هي التي تنشأ الدولة الإسلامية. عندما تظهر الدولة الإسلامية، سيتم خلق النظام؛ عندها ستغطي الثقافة الإسلامية الفضاء العام

للإنسانية. (خطب صلاة الجمعة،١٣٨٤/٠٥/٢٨) فإذا أصبحت الحكومة إسلامية بالمعنى الحقيقي، فإن البلاد تصبح إسلامية بالمعنى الحقيقي؛ سيقام العدل... وستكون هذه دولة إسلامية. ولم نصل بعد إلى دولة إسلامية. ولا يمكن لأحد أن يدعي أن بلادنا إسلامية (البيانات١٣٧٩/٠٩/١٢) ومادام العملاء ليس لديهم عقيدة وممارسة إسلامية ولا يلتزمون حرفيا بقواعد الفقه، فلا يمكن أن يصبحوا. دولة إسلامية. لأنه لا بد من تحقيق دولة إسلامية، دولة إسلامية. ولذلك فإن كل جهود رجال الدين في المرحلة الحالية يجب أن تكون من أجل إقامة دولة إسلامية، بحيث يكون مجال الثقافة العامة التي تحكم المجتمع على أساس الإسلام، ويزال الظلم عن مستوى المجتمع، والفساد والظلم، انتشار المجتمع غير المقيد، دع العملاء يغضبون من أهل كورنيش وضد الأعداء، ستزدهر البلاد، وستصبح خدمة أهل السيخ شائعة، وسيعتمد الأشخاص المستحقون على المناصب الحكومية، وسيصبح الإسلام والمسلمون عزيزي في نظر العالم، يجب أن يتم تقليل نهب الممتلكات العامة إلى الحد الأدنى الممكن، وينبغي تحقيق الديمقراطية الدينية بطريقة حقيقية، وينبغي إقامة العلاقات مع الدول الأخرى من موقف الشرف وليس الضعف والترف والأرستقراطية. يجب أن تسقط من الرخاء، ويجب تنفيذ أوامر ولي أمر المجتمع بالكامل، ويجب أن تنمو البلاد وتتطور في جميع الجوانب، ويجب قطع عين أطماع الأعداء عن هذه الحدود والفضاء، وإلا فلن يكون هناك أي تقدم في ومع تنامي حركة الثورة الإسلامية، لن يكون من الممكن اتخاذ الخطوات التالية لتحقيق نظام الفقه.

٥-٥- التنظيم: بمجرد أن نجتاز هذه المرحلة [الدولة الإسلامية]، بعد ذلك سيكون العالم الإسلامي. يمكن إنشاء عالم إسلامي من دولة إسلامية. سيتم خلق النموذج الصحيح في العالم الذي يستحق أن يشارك في الخدمة(المصدر نفسه،١٣٧٩/٠٩/١٢)، وسيجد النظام المقدس للجمهورية الإسلامية إمكانية تعزيز أسس بناء النظام في هذا البلد، ولكن أيضًا في جميع البلدان الإسلامية والإسلامية. (المصدر نفسه،١٣٧٦/٠٢/٠٦) فالنظام الفقهي في إيران يقوم على الحضارة الإسلامية، وسوف تضطر المجتمعات الأخرى إلى تبني النموذج المذكور. لذلك، يمكننا أن نأمل في نشوء العالم الإسلامي، وسيطرة الحضارة الإسلامية الجديدة على الحضارة الغربية. وبالطبع فإن الأمر المذكور له متطلبات مثل: الوحدة، واجتناب الأمة التفريط والكسل والتكاسل، وأن يكون الناس والوكلاء خاضعين خالصين

لسلطة الفقيه، وأن يكونوا على رأس شؤون الموظفين الملتزمين والخبراء، تجنب المسؤولين عن طلب الرخاء، والخوف من العدو، وعدم إعطاء المجال للناس، وتخييب آمال الشباب، والبحث عن الريع وإعطاء امتيازات خاصة لأنفسهم ولمن حولهم، وعدم استشارة الخبراء، واعتبار أنفسهم منفصلين عن الأمة، وغير مؤمنين. بروح الجهاد متناسين سكان الجبال.

فإذا قلنا "فقه"؛ ويقصد بها الدراسات والأبحاث الفقهية المتعلقة بموضوع النظام. لكن إذا أراد أحد منتجات فقهية منهجية وشبكة متماسكة؛ إذا تكلم فليقول "النظام القانوني". أي أنه أحياناً يكون إخراج المعرفة الفقهية مشكلة، فيصبح "مسألة فقهية"، وأحياناً يكون "قاعدة فقهية"، وأحياناً يكون نظاماً متماسكاً فيصبح "نظاماً فقهياً" مختلفاً عن "النظام الفقهي". (موقع اعلان الحوزة،١٣٩٧) النظام القانوني"؛ ويعني "فقه النظام" جميع البحوث الفقهية في المجالات والمجالات المتعلقة بالنظام، بما في ذلك؛ هيكل الأجهزة وتنظيمها، طريقة وأسلوب إدارة البلاد، المسائل المتعلقة بالثقافة الحاكمة في المجتمع الإسلامي، النظام الاقتصادي الموحد في المعاملات، سياسة الحكومة في مختلف القضايا، الأحكام المتعلقة بالربا -الخدمات المصرفية المجانية، والمسائل المخترعة المتعلقة بالمجتمع تشمل وضع القوانين المبنية على الشريعة الإسلامية وغيرها. إن خلاصة "النظام الفقهي" هي نتيجة ومخرجات البحوث الفقهية في مختلف المجالات، والتي إذا كان لها نظام متماسك ومتكامل، يشار إليها باسم "النظام الفقهي" وفي هذه الحالة لا بد من بصيرة الباحثين والفقهاء نظاميون، وعليهم مراعاة تداخل الزمان والمكان في الفقه، وعند تناول مشكلة ما، مراعاة جميع أبواب الفقه، والابتعاد عن أي نوع من النظرة الانعزالية والفردية البحتة، من أجل تحقيق الوحدة في الفقه. تنظيم الفقه. وبالطبع لا بد من التمييز بين الموقف النظامي والموقف الذري في القضايا الاجتماعية؛ لأن التخطيط لمشكلة اجتماعية يختلف كثيراً عن التنظيم. على سبيل المثال، من أجل رسم النظام الاقتصادي الإسلامي، ينبغي اختيار آراء زعماء المجتمع بطريقة تؤدي إلى تنظيم نظام متماسك وفعال، ويمكن حل التناقضات في فتاوى الهيئة في هذا الأمر. طريق. وإلا ستظهر مشاكل مختلفة في النظام الإسلامي. في الأساس، حظي موقف النظامد من الأحكام الدينية باهتمام أقل من قبل الهيئة العليا للتقليد، وكانت التوجهات فردية في معظمها، فضلا عن صدور مرسوم عدم تعارض القوانين الصادرة في المجلس مع المقدس. الشريعة - من قبل مجلس صيانة الدستور - ليست صانعة للنظام ولذلك، فمن خلال

الاستفادة من مؤلفات سلف صالح الفقهية والعلم والحكمة، ينبغي البدء بالمنظومة الدينية والفقهية وإحياء "الحضارة الإسلامية."

وبالقول إن فقهنا يتعامل أكثر مع القضايا الفردية، يرى الشهيد الصدر أن عاملين مؤثرين في الاجتهاد. العامل الأول هو الهدف والعامل الثاني هو الطريقة... ويرى الشهيد الصدر أن هذا الهدف هو تطبيق النظرية الإسلامية على واقع الحياة الإنسانية التي تتكون من مجالين. المجال الأول هو المجال الفردي ويقتصر على السلوك الفردي، والمجال الثاني هو المجال الاجتماعي وحياة الإنسان، وهو ما يتطلب أنظمة سياسية واقتصادية محددة عندما يفكر المجتهد في الاجتهاد... (الصدر، ١٤٠٨، ص١٩)يحاول رسم مجتمع يريد أن يعيش في الإسلام؛ لا يأتي وربما يمكن القول أن العامل الأهم الذي خلق هذا الرأي هو إقصاء مجتهدي الشيعة عن القضايا الاجتماعية والحكمية. (المصدر نفسه، ص٤) أي أن كل باب منفصل عن الفصول الأخرى وكل مسألة تعتبر بحثا منفصلا، ولا بد من أن يبحث الفقهاء عن حكم كل مسألة من خلال العموميات والأمارات، وإذا لم يجدوا جوابا، إنه دور المبادئ العملية. تعتبر هذه الطريقة في استنباط الأحكام فعالة جدا في الرد على الأحكام الدينية الفردية البحتة، ولكنها ذات كفاءة قليلة في عرض النظم الاجتماعية الدينية وغالبا ما تقدم نظاما لا يمكن فيه الجمع بين بعض الأحكام في فصول مختلفة وفي بعض الحالات يكون هناك حكمان المشكلة هي جنبا إلى جنب، فإنها تتعارض. على سبيل المثال، يمكننا أن نشير إلى التعارض العملي بين الحق الجماعي للفرد في طاعة والديه وحق النوم مع زوجته. أي إذا طغت حقوق الزوجة من أجل الحصول على موافقة الوالدين؛ ما هي المهمة؟ إذا كان الحصول على موافقة الوالدين يتوقف على طلاق الزوجة فهل يجوز الطلاق؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي فما هي مسؤولية الوالدين؟ لكن إذا كان الجواب بنعم، فماذا سيحدث للحياة المشتركة؟ في حالات الطلاق المتكررة، ماذا يحدث للأطفال المولودين وغريزة الشباب المتمردة؟ إذا أصدرت سلطة تقليد محترمة ذات وجهة نظر فردية ومنعزلة فتوى في أولوية حق الوالدين على الزوجة، فإنها ستخلق دون قصد أزمة وتناقضا في المجتمع، لأنه مع وجهة نظر اجتماعية وبناءة للنظام، ومن غير المرجح أن تكون سلطة التقليد في الفتوى في هذه المسألة مقدمة على حق الوالدين. وبهذا المنطق، في كثير من الأحيان، تتحول قوانين البرلمان وكذلك موافقات مجلس الاعتراف في القضايا المتعلقة بالأسرة إلى التنظيم، وبأخذ مبدأ نظام

الأسرة، فإنها تنفي العوامل المزعجة بقوة الأسرة، وفي النظام القانوني للبلاد والقوانين ذات الصلة، يتم تعريف استعادة حقوق الزوجة بطريقة لا يستطيع الآباء تطليق أطفالهم دون أسباب منطقية؛ لكن على الرغم من ذلك، فإن نظام الأسرة في بلادنا لم يتم تأسيسه بشكل منهجي ومبني على اجتهادات فقهية ديناميكية، والنظام الحالي غير المكتمل هو نتيجة حق الدولة الإسلامية في تحديد المعايير المتعلقة بتسجيل الزواج والطلاق..

المشكلة الناشئة التي حاول الشهيد الصدر الرد عليها هي الأنظمة الاقتصادية وليس القضايا الجزئية. وهذه الأنظمة مجموعة مترابطة ولها أسسها وأهدافها (المرجع نفسه، ١٤٢٤، ص ٢٠). وإذا كان الإسلام لا يستطيع توفير الأجهزة التنفيذية ويكتفي بتوفير الواجبات الفردية؛ ومن الناحية العملية، فإن الإدارة الاجتماعية ستكون خارج يد الدين، كما سيتم حل الأحكام الفردية ضمن الأنظمة الاجتماعية المادية. ومن هذا المنطلق، هناك نظامان ناقصان وكاملان للشريعة التي تنظم الحياة الاجتماعية للإنسان من خلال الأنظمة الاجتماعية. (المصدر نفسه، ١٤٢١، ص٢١). ولا بد من تنظيم مراجع التقليد مع التركيز على الفقه الديني في أربعة مجالات؛ وينبغي على المستوى الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي أن يحرص على أن يكون بناء هذا النظام أساساً على الفقه والمعرفة والعقل الإنساني. وعلى النقيض من النظم الغربية، هناك نظام شامل وشامل، تحت عنوان "النظام الفقهي" يشمل جميع المجالات المذكورة؛ وينبغي معالجته بطريقة تمكنه من تمثيل النظام الإسلامي بأكمله بشكل جيد؛ لأن عالم اليوم هو ساحة تنافس شديد بين الأنظمة الاجتماعية، وإذا لم يتم تنظيم الفقه، فسوف تنشأ مشاكل وتحديات جديدة، وسيتهم معارضو النظام الديني إدارة الفقه بعدم الكفاءة.

لقد كان فقهنا الجدلي فقهاً فردياً، أما الآن فقد أصبح "فقه نظام" فقه إدارة بلد؛ بل فقه إدارة العالم. معركتنا هي هذه؛ ونحن نقول إن العالم يمكن أن يحكم بهذا الفقه، فهو ليس خاصاً بإيران (بيانات، ٧٣/٠٣/٠٨). فقهنا يهتم بالكامل بالقضايا الفردية، لكنه لم يبرز ويتطور كثيراً في القضايا الاجتماعية.)الصدر، ١٤٠٨، ص ١٤) إن للإسلام، بالإضافة إلى القواعد الاجتماعية، ديناً ومدرسة اجتماعية، وهو ما يفسر أحياناً على أنه نظام اجتماعي. (المرجع نفسه، ١٤٢١، ص ١١٣) المدرسة هي مجموعة من النظريات الأساسية والجوهرية

للإسلام في مجالات الحياة الاجتماعية، وأحكام الإسلام وأحكامه التفصيلية هي نتيجة ذلك النوع من المواقف، وتسعى المجموعة المذكورة إلى لتوجيه المجتمع نحو أهدافه السامية. من وجهة نظر نظامند للدين يتم إنشاء المجتمع المتفوق وفقًا للمعايير الدينية. وقد قدم طريقة خاصة في إنشاء النظام الفقهي في كتاب "الاقتصاد" بحيث نصل بالاستدلال من الأحكام المختلفة والانتقال من البنية الفوقية إلى البنية التحتية إلى العموميات التي تنشئ المدرسة ويمكن القول بها: تكون محاولة لإنشاء نظام وفق الفقه، ولها أهمية خاصة في عملية تشكيل الحضارة الإسلامية الجديدة وتوفير الأساس لظهور المنقذ للعالم الإنساني.

٥-٦- منهجة النظام واستقراره: تم إنشاء المؤسسات بأمر من آية الله خامنئي. مؤسسة الحفاظ على آثار وقيم الدفاع المقدس، وجامعة الأديان الإسلامية، والهيئة العليا لحل منازعات السلطة، ومركز النموذج الإسلامي الإيراني للتقدم، وغيرها، هي أمثلة على المؤسسات التي تم إنشاؤها في من أجل تعزيز نظام الجمهورية الإسلامية واستقراره في نهاية المطاف (غفاري،١٣٩٦، ص٢٦٦) بعض المؤسسات الثقافية والعلمية التي تم تشكيلها ومأسستها بموجب إجراءات وبُعد نظر ورؤية الإمام الخامنئي هي كما يلي: مؤسسة تمثيل القيادات في الجامعات، الندوة العالمية لتقريب الأديان الإسلامية، الندوة العالمية لأهل البيت، مركز رويان، المجلس الأعلى للفضاء الإلكتروني و...

٦- شروط التنظيم من وجهة نظر المرشد الأعلى

١-٦- الصبر: الصبر يعني الإصرار على الاستمرار على الطريق المستقيم (البيانات ٧٦/١٢/١٤) بعد أن يتخذ الإنسان قراره للوصول إلى الأهداف السامية؛ من الضروري أن تعد نفسك للمشاكل التي تنشأ في هذا المسار. وقال قائد الثورة الحكيم: إن جوهر الصمود والمقاومة في الأمة هو جوهر ثمين ورائع. وبهذا الجوهر سينتصر الشعب الإيراني بنعمة الرب وبالتوجيه الإلهي وبمساعدة روحية من الغيب وبدعاء زكية وإرشاد ولي الله الأعظم (أرواح الخلاص). تكون قادرة على رفع رأس بناء النظام مرة أخرى في العالم والقصر بعظمة بناء النظام (البيانات ١٣٧٦/٠٥/٢٩) إن التحمل والخطوة الثابتة يلعبان دوراً مهمًا في تحقيق المنهجية.

٦-٢- الروحانية: النظام القائم على الفكر والمعرفة الإسلامية هو نظام تكون فيه القضايا الروحانية الإنسانية من بين عناصره الأساسية. ليس ما يميز هذا النظام هو عدم اهتمامه بالقضايا المادية... ولكن معنى تكوين مثل هذا النظام هو أن العنصر المفقود من بين البشر، أي عنصر "الروحانية" يعود إلى حياة الإنسان. الإنسانية. إن البشرية بحاجة إلى التقدم العلمي، والاكتشافات المستمرة؛ ولكن بجانب الروحانية (المرجع نفسه، ١٣٨٥/٠٧/٢٥) الروحانية هي العنصر المفقود في حضارة اليوم. الحضارة الغربية لا تقدر إلا العلم، بل إنها تعادي الروحانية وتسعى إلى رفض الروحانية. يجب على إيران الحالية أن تتقدم على قدم وساق، وبدلاً من اتباع الحضارة الغربية بشكل أعمى، يجب أن تكون لها حضارة مستقلة وتكون قدوة للعالم أجمع وتكون في قمة الحضارة الإنسانية وتبني نظاماً.

٦-٣- العلم: تعتبر مناقشة النمو العلمي من المواضيع المهمة التي تلعب دوراً في تكوين الحضارة العالمية. ويتجلى ذلك بوضوح في المنظومة الفكرية للمرشد الأعلى للإقليم: «إن الواجب النهائي للدولة الإسلامية هو نشر العلم والمعرفة؛ لأن الدولة الإسلامية لن تصل إلى مكان إلا بتوسع العلم والمعرفة. (المصدر نفسه، ١٣٨٤/٠٦/٠٨)نريد أن يتقدم العلم بالأخلاق. (المصدر نفسه، ١٣٧٦/٠٦/١٩) إن المهم في المقام الأول في بناء القوة الوطنية أمران: أحدهما العلم، والآخر الإيمان. العلم هو مصدر القوة (المصدر نفسه، ١٣٨٨/١١/١٣) يجب علينا أن نتعلم العلم وننتجه. يجب أن نصبح دولة عالمية. قال أمير المؤمنين عليه السلام: العليم السلطان، أنا وجدة سال وأنا لام يجد صايل عليه. أي أن العلم هو السلطة، والعلم يساوي القوة؛ من وجد المعرفة يستطيع أن يحكم؛ وكل أمة ذات علم يمكنها أن تحكم (المصدر نفسه،١/١/ ١٣٨٥).

٦-٤- الخضوع للفقه الفردي: من مراحل المنهجة الخضوع للفقه الفردي... فالفقيه الذي يعيش في آفاق شخصية ومحدودة بغض النظر عن الزمان والمكان والأحوال السياسية والاجتماعية، ليس لديه بطبيعة الحال أي اهتمام بالمنهجة. يمكن دراسة الأحكام الفقهية بطريقتين: نوع واحد من الفقه المتعلق بإدارة الشخص... كفرد؛ ويتناول في وقت ما الحكم الفقهي نفسه كجزء من كيفية إدارة المجتمع (المصدر نفسه ١٣٦٧/٢/١٣). ويتم الوصول إلى النظريات السياسية الاجتماعية الأساسية عندما ينبثق الفقه السياسي من الالتزام المركزي

بحيث يكون كذلك. يمكن تحقيق التنظيم لمجتمع اليوم. ويمكن للفقه أن يفتح آفاقا جديرة بالاهتمام في اتجاه التنظيم، مع الاهتمام بمتطلبات العصر، مما يسبب التحول السياسي والاجتماعي فيه. إن النظم السياسية والاقتصادية والتعليمية والقانونية المستفادة من الفقه يمكن أن تصبح أساس تحول المجتمع، وتتطلب تلك التحولات قيما وأعرافا وبنية مرغوبة... ومن المهم في عملية بناء النظام، أن تكون حركة النظام السياسي في اتجاه أساسي ولا تخالف الإطار القيمي والمسار الذي ترسمه المبادئ. ومن أجل تنفيذ كل مبدأ من المبادئ، لا يحتاج الفقه القانوني إلى تجاوز وجهة النظر الفردية والوصول إلى وجهة نظر الحكومة فحسب، بل يجب أن يكون هناك أيضًا موقف لبناء النظام؛ لأن تنفيذ المبادئ لن يكون ممكنا إلا في شكل نظام سياسي. ومن خلال التنظيم، يتم توفير الأساس لتحويل الفقه إلى قانون ومن ثم البنية السياسية والمؤسسة.(موقع اعلان الحوزة،١٣٩٥).

نقد آراء بعض معارضي إدارة الفقه:

ويرى معارضو الإدارة الفقهية أنه في الدين والفقه لم تتم مناقشة إدارة وتخطيط شؤون المجتمع، وتركت الأمور المذكورة للعقل والعلم الإنساني؛ ولذلك فإن الإدارة القائمة على الفقه ليست قادرة على إدارة المجتمع، ولكن يتم تذكير الساخطين باختصار بأن هذه التفسيرات هي نفسها العلمانية إذا كانت أول حكومة دينية شكلها النبي نفسه وحكمت على أساس الفقه.

والأصل أن النصوص المذكورة وآراء الفقهاء لم تتمكن من الإجابة على أسئلة عصرنا؛ بل كانت هذه النصوص في موضع الإجابة على الأسئلة التي أثيرت في عصر مجيئه، ولهذا السبب فهي تتعلق بالسياسة والثقافة والواقع الاجتماعي والسياسي لعصر النسب، وهي بالطبع تسعى. لتنظيم تلك الحقائق بطريقة عادلة وأخلاقية. ولا يستطيع الفقه تفسير حقائق المجتمع، ولا تحديد آلية تغييرها (المجتهد الشابستري، ١٣٧٩، ص ٨٨). لم يتكلم. وهذه الفئات غير موجودة في القرآن الكريم. وقد قدمها وناقشها اللاهوتيون وعلماء المبادئ. (مجتهد الشبستري، ١٣٩٤)

الجواب: لقد قدم الإسلام حلولاً لمختلف المشاكل في أحكامه بحيث لا يؤدي مرور الزمن إلى طريق مسدود. إن القرآن والسنة والفكر موارد لا تنضب يمكنها الاستجابة

للاحتياجات الفردية والاجتماعية الجديدة والمعقدة. وقد قال الإمام الخامنئي: «هناك مسائل جديدة.. الفقه هو المسؤول عن هذه الأمور». (بيانات،١٣٩٠/٠٦/١٧) ومن خلال الاستدلال بالأحكام الشرعية والبحث التفصيلي في أدلة الأحكام والتدقيق في إيضاحات النصوص يمكن التوصل إلى أن ما يستهدف الدين هو كان يحاول الوفاء، بينما لو تم النظر في الأدلة والأحكام نفسها منفصلة عن بعضها البعض، فلن يتحقق ذلك،(الشاطبي، بي تا، ج٢، ص٦) وقد تم التوصل إلى أهداف الشريعة الإسلامية ومبادئها وقواعدها. (الصدر، ١٤٠٨، ص ٦٨٩) هناك آراء مختلفة في آثار الفقه في حياة الإنسان، فمنهم من يقبله في مجال الحياة الشخصية، ومنهم من يطرح دراسة القضايا الاجتماعية في نطاق واجبات الفقه. ودائرة الفقه تعتبر شاملة وأقصى. وقال قائد الثورة: "إن للإنسان أحوالاً معينة منذ ما قبل الولادة إلى ما بعد الموت، وهذه الأحوال تشمل حالته الشخصية وحياته الشخصية، وكذلك حالته الاجتماعية وحياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبقية حياته شؤون".(بيانات ١٣٧٠/٠٦/٣١) وواجب كل هؤلاء ومصيرهم معلوم في الفقه. الفقه الإسلامي لا يقتصر فقط على الطهارة والنجاسة والعبادة؛ يشتمل الفقه الإسلامي على جوانب تتوافق مع كافة جوانب الحياة الإنسانية؛ فردياً واجتماعياً وسياسياً ودينياً وعسكرياً واقتصادياً" (المصدر نفسه، ١٣٧٠/١١/٣٠) هناك الكثير مما يمكن قوله عن الفقه. الفقه مهم جداً؛ ويرى بعض الناس أنه من الفقه، لأن اسمه فروع الدين، ويعني الأعمال الثانوية؛ لا، الفقه هو الهيكل العظمي، بل هو في الواقع العمود الفقري للحياة الاجتماعية، الفقه هو هذا. (المصدر نفسه، ١٣٩٨/٠٢/١٨).

إن الفكر الثابت والمتغير والعلاقة بين الاثنين داخل المنظومة الفقهية ستوفر الإستراتيجية الأساسية للفقه الشيعي في جانب التنظيم. إن الاحتياجات المستمرة للمجتهد والمجاهدة ترغب في اكتشاف هذه العلاقة ومن ثم التعبير عن نظام الإسلام هذه هي القوة الدافعة للإسلام. (المطهري، ١٣٨٢، ١٤٥، ١٤٦) ويجب التعمق في الفقه. وينبغي تجنب السطحية في الفقه. وينبغي أن يكون فقهنا اليوم أعمق من فقه زمن الشيخ وتلاميذه - وهم شيوخ العصر الذي سبقنا. في الأمور، لا ينبغي لنا أبدًا أن نفكر بشكل سطحي. (التصريحات في بداية درس خارج عن الفقه،١٣٧٠/٠٦/٣١) وخلافاً لادعاء مصطفى، فإن الفقه الشيعي لديه القدرة على حكم المجتمع وإدارته على النحو الأمثل، لأن دين الإسلام

أرشد الفقهاء إلى منهج يتجاوز الفقه الفردي، وهو ما يسمى اليوم (الفقه الاجتماعي) مكتسبا ومكملا للمنهج الفردي في الفقه. وفي الفقه ذي المنهج الفردي، يكون جهد الفقيه هو استنتاج الأحكام المتعلقة بالأفراد واستنباطها؛ لكن في الفقه الاجتماعي التزامات مثل: المواطن والمجتمع والحكومة؛ وأن الهدف الأسمى للفقه الاجتماعي هو تنظيم وتنظيم الحياة الاجتماعية في إطار المعايير الدينية والدينية والفقهية.

وفي نظر البعض فإن تقديم الحلول والتخطيط يأتي من العلم وليس من الفقه. وحل المشاكل الاجتماعية ليس من مسؤولية الفقه وقوته. ولذلك يرى الدكتور سروش أنه لا يوجد سبب عقلاني أو ديني يجعلنا نتوقع أن يؤدي الدين إلى تحسين الدنيا والآخرة. (سروش، ١٣٧٨، ص٦٦). وقال أيضًا: في الأساس، التغييرات فعالة لدرجة أن الفقه والاجتهاد ليس لديهما القدرة والقدرة على التنسيق مع الأحداث الزمانية والمكانية المختلفة. ولذلك فهو لا يترك مجالاً للفقه والشريعة. (المصدر نفسه، ص ٢٢)

الجواب: يجب أن يتمتع المجتهد بالذكاء والحكمة لقيادة مجتمع إسلامي وحتى غير إسلامي كبير و... أن يكون حقاً مديراً وواسع الحيلة. الحكومة في رأي المجتهد الحقيقي هي الفلسفة العملية لكل الفقه في جميع جوانب الحياة الإنسانية، فالحكومة تمثل الجانب العملي للفقه في معالجة كافة المشاكل الاجتماعية والسياسية والعسكرية والثقافية. ولا ينبغي للسلطات أن تكون غريبة عن إدارة شؤون المجتمع؛ لأن الفلسفة الوجودية للفقه والفقه هي لإدارة المجتمع والفرد خلال حياة الإنسان؛ ولذلك، لا بد للمجتهد أن يكون لديه إيمان راسخ بالحضور الفاعل للفقه في إدارة المجتمع وإدارة الحكم، وأخيراً، لا بد أن يكون للفقه حضور قوي وملموس في الحياة الفردية والاجتماعية للإنسان. وقد ذكر الإمام الخميني (رضي الله عنه) شروط الاجتهاد الحركي وبطريقة ثاقبة وبصيرة، فلا يجعلون تأثير الزمان والمكان حكراً على الفقهاء؛ بل نصحوا جميع المجتهدين بعدم إغفال تأثيرات الزمان والمكان في الفتوى. الفقه هو النظرية الحقيقية والكاملة لإدارة الإنسان والمجتمع من المهد إلى اللحد. (الإمام الخميني، ١٣٨٥، المجلد ٢١، ص ٢٨٩). وقد رفض الإمام راحيل بشكل واضح رؤية وموقف الشخص أو الأشخاص الذين يعتبرون الفقه قديما وغير كاف أو ضروري للعصر المعاصر. وبطبيعة الحال، يبدو مستبعدا أنه كان يقصد كلمة الفقه في الجملة السابقة،

فقط الفقه الموجود في الرسائل؛ بل في الظاهر يقصدون النظام والتنظيم المبني على الفقه من خلال البنية المنظمة للدين، والتي مهمتها إدارة المجتمع والفرد، ولا بد للمجتهدين من اكتشاف النظام المذكور واستخراجه والشروع في تنظيم الفقه، وبالاجتهاد الديناميكي، استخلاص الإجابات عن احتياجات الإنسان الفردية والاجتماعية في جميع المجالات من مصادر الإسلام الغنية التي لا تنضب وتقديمها بأساليب جديدة وعملية.

ويقول الدكتور سروش في رأي آخر: الفقه مجموعة أحكام، والحكم ليس خطة. (سروش، ١٣٧٤، ص ١٩) ويعتبر الإدارة المبنية على العلم والمعرفة ضرورية لتخطيط حياة الإنسان ويعتبرها في مقابل الإدارة الفقهية (أي أنه ينسب التخطيط إلى العلم وليس إلى الفقه والفقه) و يرى أن الفقه ليس له القدرة على التخطيط لحياة الإنسان في الدنيا؛ لكنه يملي (أي أن مهمة الفقه هي التعبير عن قواعد الحياة الأساسية)، أما في عالم اليوم الواسع والمعقد فإن الإدارة الفقهية غير ممكنة، ويحتاج الإنسان إلى إدارة علمية (أي إدارة مبنية على مختلف العلوم). لإدارة جوانب حياته المختلفة والفقه غير محدد في العلوم المذكورة لكونه موجها نحو الحكم. ولذلك فإن الإدارة على أساس الفقه تعتبر مستحيلة.

الجواب: القول بأن الفقه يختلف عن التخطيط والفقه لا يمكن أن يكون مخططاً هو قول خاطئ؛ لأن الفقه أولاً هو على الأقل مثال للتخطيط في المجتمعات الدينية... ثانياً، صحيح أن ادعاء حل جميع المشاكل الدنيوية مثل المرور والزراعة هو ادعاء خاطئ من مجال الفقه، لكن نفي وأي خطة وخطة هي أيضاً من المجال الفقهي، غير صحيحة...ثالثاً، بالإضافة إلى الطريقة، فإن التخطيط أيضاً له بعد قيمي، والذي في الإدارة الإسلامية، تظهر أحكام كل برنامج البعد القيمي الخاص به، لذا فإن الأحكام الفقهية تعتبر بعداً من أبعاد التخطيط، وليست شيئاً ينافي التخطيط. رابعاً: إن النظرة العالمية والإيديولوجية الإسلامية، وفق الأساليب المعرفية المقبولة، قادرة على تخطيط المجتمع ووضعه موضع التنفيذ. (خسروبناه، ١٣٨٨، ص٤٧) وأن الإدارة الإسلامية القائمة على ربط العلم بالمعتقدات الدينية هي في مجال إدارة المجتمع وتكون متوافقة مع الكتاب والسنة ومنهج الحياة والعلم، وثمرتها توفير الأرضية للتعظيم والرفعة. قرب الإنسان من الله عز وجل. ومن ناحية أخرى، فإن الفقه هو أيضًا مثال للتخطيط في القضايا الدينية، والفقه ليس مجرد مجموعة من القواعد والعادات

الدينية؛ بل إن كثيراً من الأحكام الدينية تدل على قدرة الإسلام على التخطيط في القضايا الاجتماعية والسياسية وغيرها، كالأحكام المتعلقة بأخذ الجزية والمصارف والبيع وغيرها؛ ولما كان في التخطيط لشؤون المجتمع فإن الحاجة إلى الأحكام والقوانين أمر مؤكد في التخطيط، والتخطيط غير ممكن مع غياب القواعد؛ ولذلك فإن الأحكام الفقهية ليست غريبة على التخطيط، وحتى مع الحد الأدنى من الموقف، فإنها تعتبر مثالا للتخطيط.

كما يرى السيد سروش أن الفقه لا يوفر التخطيط، والتخطيط الفقهي تناقض واضح. (سروش، ١٣٧٤، ص ١٢) وينبغي القول في نقد هذا الرأي أنه إذا كان يريد بالتناقض أنه لا يمكن حل بعض المسائل على قواعد الفقه، فهذا قول صحيح، ولكن هذا والتناقض ليس بسبب اختلاف الحكم والخطة؛ ولأن أحكام الفقه وقوانينه هي أيضاً أمثلة على التخطيط، بل التناقض هو في التفكير الفقهي الشامل. لأن الأحكام الفقهية في مجال الشريعة الدينية هي على الأقل مثال للتخطيط. علي الظاهر، يقصد بالجملة أعلاه - بحجة أن مهمة الإدارة التخطيط ومهمة الفقه بيان الأحكام - فإن التناقض بين الإدارة والفقه يكون في اجتماع كلمتين (إدارة الفقه)؛ ويرى أن الإدارة الفقهية غير قابلة للتنفيذ، وأن إدارة المجتمع ينبغي أن تناط بالعلم. وخلافاً لتصريحاته فإن دين الإسلام ليس غريباً عن التخطيط، فهو في المقام الأول ينص على القواعد العامة التي يجب تطبيقها على التفاصيل وله القدرة على إدارة المجتمع وإدارته، وفي المقام الثاني؛ الإدارة الفقهية لا تعني المواجهة والتناقض ونفي الإدارة المعرفية والعلمية، ومن ناحية أخرى، إذا كان هدف الإدارة الفقهية هو تنظيم الأنشطة الفردية والاجتماعية، فإنها تحدد بناء على المعايير والضوابط الفقهية؛ لا يوجد تعارض مع الإدارة العلمية. وقال في تفسير آخر: "إن الفقه والفقهاء لا يصنعون العالم والتاريخ، ولكن العالم والتاريخ لهما تطورهما الخاص، والفقه يأتي من الخلف ليغير العالم ويجعل الحياة أكثر متعة وخالية من الصراعات للناس". وهذا أيضًا بالحد الأدنى." (المرجع نفسه، ٧٨، ص ٤١) وأشار إلى أن الفقه أقلية وأن كفاءة الفقه وتطبيقه العملي هي فريدة من نوعها في حل النزاعات ويرى أن الفقه ناقص ويجب أن يكتمل في متغيرات العالم وأن فالفقه لديه القدرة على التخطيط لإدارة المجتمع، وليس لديه القدرة على بناء المجتمع والحضارة.

ويمكننا في نقد كلامه هذا أن نستفيد من كلام الإمام الخميني (رض) على النحو الذي

يقول فيه: علينا أن نحاول تحقيق فقه الإسلام العملي، وما دام الفقه مخفيا في الكتب والصدور، فإنه سيظل كذلك. ضرر أكلة العالم ليست كذلك (الامام الخميني، ١٣٨٥، المجلد ٢١، ص ٢٩٢). لذلك، يجب أن تبذلوا قصارى جهدكم حتى لا يُتهم الإسلام، لا سمح الله، بعدم قدرته على إدارة العالم في التقلبات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والسياسية. (المصدر نفسه، ٢١٨) الإمام (رضي الله عنه) ويرون أن الفقه له القدرة بالتأكيد على التخطيط لإدارة المجتمع وأنه من الضروري للمجتهدين اكتشاف القدرات الفقهية واستخلاصها من المصادر الدينية وتطبيقها على إدارة الفقه. ؛ لأن أعداء الإسلام يحاولون جعل الفقه غير فعال وضعيف. ولذلك يقع على عاتق الفقهاء والمجتهدين إثبات كفاءة وقدرة الفقه في إدارة المجتمع؛ كما هو الحال في النظام الفكري لحضرة الإمام (رضي الله عنه)، فإن الدفاع عن سمعة الدين والفقه وكذلك إثبات فعاليتهما له أهمية كبيرة. ومن الضروري أن يؤمن جميع المسلمين ويوقنوا بأن الإسلام يتمتع بإمكانيات الإدارة؛ لكن خصوم الشريعة ومنتقديها لا يفهمون كفاءة الفقه وقدرته على إدارة المجتمع، وهدفهم هو جعل الأمة الإسلامية تتحرر من الدين بإهمال قدرات الفقه الإدارية، وفي النهاية ينتصر المجتمع الإسلامي فيعتمدون على أنفسهم ويؤدي بهم إلى الانحدار.

وفي مكان آخر يرى السيد سروش أن الفقه قادر على جعل حياة الإنسان ممتعة وخالية من الصراعات؛ ويعني أن الفقه له القدرة والقدرة على التخطيط، حتى لحياة الإنسان المادية، بحيث يتم التقليل من الصراع بين الناس إلى الحد الأدنى؛ ومع أن الفقه، بحسب رأيه، لديه هذه القدرة في الحد الأدنى؛ ولذلك فإن جملته متناقضة، لأنه من ناحية يقول في جمله إن الفقه هو قواعد وأحكام فقط، لكن في هذه الجملة قالوا: "الفقه... يجعل حياة الناس أكثر متعة وخالية من الصراع". فإذا كان الفقه لا يتمتع بإمكانيات التخطيط والإدارة الاجتماعية؛ كيف يمكن أن تجعل الحياة ممتعة وخالية من المتاعب للناس؟ لأنه بحسب زعمه فإن نتيجة الإدارة الفقهية - بسبب عدم التخطيط - يجب أن تكون زيادة الصراع والتوتر بين الناس، وفي نهاية المطاف تعاسة الحياة. وتتجلى بروز التناقض في كلامه حيث يقول: ولا أظن أن أحداً ملماً بطبيعة القانون والفقه سيتردد في الاعتراف بهذا المعنى (التناقض بين الفقه والتخطيط القانوني). (سروش، ١٣٧٤، ص ١٢) ولذلك ينبغي القول في نقده أن الظاهر أن قصده هو أنه إذا نظر الإنسان في مفهوم الفقه (الأحكام المبنية على الشريعة

الإسلامية) والقانون (الأحكام والأحكام الاجتماعية)، ويؤكد أنه لا يمكن تدبير الأمور (أي تخطيط شؤون الدنيا) على أساس الفقه أو القانون؛ لأن الأحكام والإدارة لها معنيان مختلفان، وبالتالي سيكون مجتمعهما مجتمعا متناقضا، فعدم قدرة الفقه على إدارة المجتمع يرجع إلى كونه مبنيا على الأحكام، وإذا كان الفقه للجميع. جوانب الحياة البشرية، ينبغي ولا ينبغي، حسب رأيه، أنها غير قادرة على التخطيط لحياة الإنسان.

وحتى الآن أخذوا علم الفقه على محمل الجد وجعلوه حاكما على المجتمع الديني، وأعطوه نموا أكبر بين العلوم الدينية، وجعلوا سعادة الناس تعتمد عليه، وجعلوا فهو علم أبدي وكامل للجميع. لقد عرفت المجتمعات وفي كل عصور التاريخ... إلى أي مدى يحق لنا أن نجعل مثل هذا العلم أساس الحياة وأساس الحقوق ومعايير اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة الناس. والشرف؟ فهل الفقه القائم لديه القدرة على تحمل هذا العبء الثقيل؟ (المصدر نفسه، ص٢١) ودعواه حول استحالة الإدارة الفقهية - القائمة على تفسير الأحكام الفقهية واختلافها والتخطيط العلمي - مبنية على فرضية أنه يرى أن الفقه عند الفقهاء وحدهم دون الاستعانة بالمعرفة الإنسانية. والخبرة - في تسيير وإدارة المجتمع - تعتبر متعددة الاستخدامات؛ ولذلك فهو يرى أن الإدارة الفقهية مستحيلة؛ في حين أن الإسلام لا يعارض بأي حال من الأحوال العقل والعلوم الإنسانية في إطار الشريعة، بل يعتبرهما جزءاً من الدين وحجة؛ بمعنى أن فلسفة الفقه الوجودية هي التخطيط لجميع شؤون الحياة الإنسانية، بالاستعانة بالعلم والمعرفة الإنسانية، وهي ليست ضد المعرفة وتتعارض مع الإدارة والتخطيط العلميين، ولكنها ستكون متوافقة تماماً مع كليهما. منها، ومن جهة أخرى، وبالنظر إلى أسس الإسلام ندرك أنه قد ورد في الدين نفسه قواعد وضوابط مختلفة لإدارة وإدارة المجتمع والحكومة الإسلامية، يمكن استخلاصها واستنباطها من خلال العمل العلمي والاجتهاد.

ولذلك فإن فرضيته وحجته (شمولية الفقه عند رجال الدين والناس) و(تغيير الحكم والبرنامج) خاطئة من الأساس. لأن الفقهاء والخبراء ومن بينهم الإمام الخميني (رضي الله عنه) قالوا عن الولاية الشرعية التي هي من أهم تدابير الإسلام وحيويتها لإدارة الحكومة الإسلامية وإدارتها، أن مصطلح الاجتهاد في المجالات ليس كذلك. يكفي، ولكن الإنسان

إذا كان معلماً قد يكون في مجالات معينة من العلوم، لكنه لا يستطيع أن يدرك مصلحة المجتمع، وبشكل عام، فهو يفتقر إلى الرؤية الصحيحة وقوة اتخاذ القرار في المجال الاجتماعي والسياسي، هذا الشخص - أن لا يكون مجتهداً في القضايا الاجتماعية والحكومية، ولا يستطيع تولي زمام المجتمع. (الامام الخميني، ١٣٨٢، المجلد ٢١، ١٧٧، ١٧٨) وأيضا ردا على المشقلي الذي يرى أن الفقهاء غير قادرين على التخطيط السياسي والإدارة العسكرية للبلاد، قالوا: لا توجد مشكلة كهذه؛ لأننا نرى أن تخطيط وإدارة الأمور في كل حكومة يتم بتعاون عدد كبير من المتخصصين والخبراء، ولم يكن الحكام والرؤساء -إلا عدد قليل منهم- ملمين بتقنيات السياسة، القيادة والشؤون العسكرية، أما شؤون البلاد فقد أدارها خبراء في كل مجال. (المرجع نفسه، ١٤٢١هـ، المجلد ٢، ص ٦٦٥) الفقه والفقه المحض.

الفقه والفقه لا يعتمدان على الوحي فقط، بل إلى جانب الاستفادة من الوحي، فإنه يقدم خطة شاملة لحياة الإنسان من خلال الاعتماد على العقل (العلم والمعرفة والتجربة)؛ لأن الفقهاء يعتبرون التخصصات المختلفة والمعارف الإنسانية صحيحة ما لم تكن مخالفة لدين الإسلام ويعتبرونها حجة الله مع الوحي. "إن مصدر عدم كفاءة الحكومة الدينية هو حصر الدين في النقل وإخراج العقل من مشهد الشريعة... الدين لا يقتصر على النقل (الكتب والأحاديث). مصدر الدين هو قضاء الله وإرادته، و ومكتشف هذه الوصية هو العقل الديني، والدليل الديني هو الجمع بين العقل والرواية، وهو مثل إثبات الرواية الشرعية، أي مثل المسألة الفقهية كالوجوب "فصلاة الصلاة تثبت بمضمون سبب كالنسر، ومن دون لفظ، تثبت أصول كالبراءة... وفي هذا الصدد لا فرق بين العقل العقلي والرواية." (جوادي آملي، ١٣٨٩، ص٢٩) كما وكذلك اعتبار العلوم غير القصة غير دينية، مما يترتب عليه ظهور وهم عدم فعالية الدين في تخطيط الحكومة وإدارة شؤون المجتمع، وعلى العكس من ذلك فإن الفقه والشريعة يستطيعان التخطيط لجميع الشؤون. المجتمع عندما تكون إدارتهم مبنية على العلم ويقبلون العقل والمعرفة، لأن العقل جزء من الدين وهما مكملان لبعضهما البعض وقادران معًا على التخطيط الشامل والكامل لجميع جوانب الحياة البشرية، و وفي الأحاديث ذكر العقل كدليل داخلي. وكما قال الإمام الكاظم عليه السلام: «إن لله على الناس حجتين: حجة ظاهرية وحجة باطنة، ولكن الظاهر هو الرسول والأنبياء والأنبياء عليهم السلام». عن العالم الداخلي؟ إن لله على الناس حجتين: حجة ظاهرة، وحجة

باطنة. لكن الدليل الظاهري هم الأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام، والدليل الباطن هو العقول والصغار.

فالزعم بأن الفقه له غنى الحكم وليس له غنى الخطة (سروش، ١٣٧٦، ص ١٣٩) وعلم الفقه علم سفلي (المصدر نفسه، ١٣٧٨، ص ٢١)، أو أن التخطيط لا يأتي من الفقه مطلقاً، ووجود مثل هذا التوقع لا جدوى منه. (المصدر نفسه، ١٣٧٧، ص ١٤) ليست هذه الكلمات متناقضة فحسب، بل إنها تتناقض أيضًا مع استراتيجية التنظيم القانوني، خاصة وأن القائد الحكيم للثورة يؤكد على هذه الإستراتيجية: فقهنا، من الطهارة إلى الديات، يجب أن يشرف على النظام القضائي. يجب أن تكون إدارة البلاد هي إدارة المجتمع وإدارة النظام. [أي] حتى في مسألة الطهارة، فإذا فكرت في الماء المطلق أو ماء الاستحمام المفترض، فاعلم أن ذلك سيكون له أثر في إدارة حياة هذا المجتمع، حتى يصل إلى أبواب المعاملات وأبواب المعاملات. أبواب القوانين العامة. (بيانات في بداية درس خارج عن الفقه بتاريخ ١٣٧٠/٠٦/٣١) إن تاريخ الفقه السياسي عند الشيعة تاريخ قديم؛ لكن هناك شيئاً جديداً وهو التنظيم المبني على هذا الفقه. (خامنئي، ١٣٩٤، ص ٣٠) أي أن مهمة الفقه ليست مجرد التعبير عن الحد الأدنى، أو أنها لا تقتصر على العبادات والواجبات، بل يعتبرون أن مهمتها الأساسية هي إدارة المجتمع. وإدارة النظام، بل ويرون أنه من الضروري أن يقوم الفقه السياسي بالمنهجة البطيئة وقد وصل هذا التنظيم المنسجم مع استمرارية سياسات الامام الخميني وآراءه الى مرحلة الظهور، حيث «اهتم الامام بهذا الفقه الراسخ في مساحة واسعة وبموقف عالمي وحكومي، وزودنا بجوانب من الفقه». "وأوضح أنه لم يكن هناك طريقة قبل ذلك." (خطب صلاة الجمعه ١٣٤٨/٠٤/٢٣).

وأول من بدأ التصنيف في فقه الشيعة رأياً وعملاً هو الإمام الخميني (رض)، ولم يقم أحد قبله بوضع نظام لهذه الفقه في أبواب مختلفة... واقترح عناوين مثل الدينية لقد وضعت الديمقراطية ومسألة الفقه الأساس الذي قام عليه النظام الإسلامي، (خامنئي، ١٣٩٤، ص٢٤٩ و٢٥٠) ورسم فقهاً حكومياً وفقهاً يريد إدارة نظام حياة الأمم ويجب أن يكون مسؤولاً عن قضايا الأمم الصغيرة والكبيرة.(بيانات١٣٧٦/٠٣/١٤). وعندما يكون نطاق الفقه واسعا مثل تخطيط الحكومة، ينبغي للمرء أن يحاول اكتشاف حكم الله في جميع

المجالات والمجالات. قائد الثورة: نحن بحاجة اليوم إلى دخول ميدان الاجتهاد في مجالات كثيرة وأخذ حكمهم من الإسلام. (نفس يوم ١٣٧٩/١١/٢٧).

وهو معروف بالفقه ومع انتصار الثورة الإسلامية تشكل على أساس الفقه (المصدر نفسه، ١٣٨٩/٠٧/٢٩) الفقه يعني إدارة الحياة، أي بيان نظام الحياة الاجتماعية والسياسية (المصدرنفسه،١٣٩٨/٠٢/١٨).

الخاتمة:

الفقه الإسلامي هو باني النظام؛ أي أن جميع الأحكام الفقهية ينبغي أن تصدر بمنظور اجتماعي، وأن يتبين عملياً أنه بالفقه يمكن إدارة العالم وتنظيم الحياة الاجتماعية لأهل العالم. إن تنظيم الفقه بهدف الحضارة وخلق القدرات العالمية للحكم الأمثل هو من الضرورات الحتمية للمجتمع الإسلامي، وبما أن بناء الأمة في العالم الإسلامي يلعب دور بناء الهوية في التعاليم الدينية، فلا بد من تطبيق المكونات من هذا التنظيم نحن إن وحدة الفكر التي هي طبيعة هذه الأمة الموحدة تتجاوز كل الحدود الجغرافية وتدعو جميع الناس على هذا الكوكب إلى الإسلام، وهو دين عالمي وأبدي، وسوف يتحقق التنظيم المذكور أعلاه على المستوى العالمي وسيوفر الأساس لظهور. وفي الوقت نفسه، فإن العلاقات القائمة والحاكمة بين جميع المجموعات العرقية والأمم، والتي تضرب بجذورها في نفس القواسم الفكرية، تحتاج إلى نظام قوي وقوي أكثر من أي وقت مضى. ومن متطلبات المجتمعات الدولية من وجهة نظر الأمة الأساسية أن تكون لديها استراتيجيات دولية وعالمية. وفي هذا العصر تعتبر إيران الإسلامية أم العالم الإسلامي. لقد خلق الزعماء الدينيون في هذه المنطقة الثورة الإسلامية بمساعدة الناس وحضورهم الشامل. لقد تغلب الشعب الإيراني على كل المشاكل المفروضة من خلال اعتصام حب الله واتباع توجيهات أئمة الثورة الإسلامية. وقد تحقق هذا النصر والأمن بناءً على سياسات واسعة النطاق ومتجذرة في الأسس الدينية والفقهية، مع استراتيجية التنظيم الفقهي. فقهاء جامع الشرائع، بالاستراتيجية المذكورة، أقاموا حكومة الجمهورية الإسلامية لتحقيق الأهداف والغايات، حتى يتمكنوا من تحقيق أهداف عظيمة في مختلف المجالات، مثل بناء الأمة، ولكن على الرغم من تقدم مذهل، أجزاء من الخطة الشاملة السامية، ولم يتحقق فقه النظام.

ويرى مؤلفو هذا المقال أن الفقيه الذي هو على رأس الحكومة؛ ومع تنفيذ المقاطعة، يمكن أن تلعب دوراً أساسيًا في بناء النظام. وبالنظر إلى خصائص تنظيم الفقه والمبادئ التي تحكم تنظيم الفقه المتأصل في العقلانية الدينية؛ لكن الفقيه تحت السيادة الإلهية سيكون قادراً على التنظيم الشامل وممارسة الوصاية لضمان الأهداف على مستويات مختلفة من العلاقات الفردية والاجتماعية. ومن المؤكد أن مصاحبة التنظيم الفقهي بالخصائص المرغوبة، مع المبادئ التي تحكم المنهج، بما في ذلك العقلانية الدينية، والعدالة المرتكزة على الشعب، والبرامج الشعبية، ستسهل بالتأكيد حركة الفقهاء في الوصول إلى المنهج. ومن الواضح أن إحداث تحول جذري (بمعنى إزالة العوائق وتفكيك الأسس الباطلة) في الوصول إلى التنظيم الفقهي وتكييف البرامج مع الضمانات التنفيذية لإقامة الدولة الإسلامية مع شرط تحقيق الدولة الإسلامية، سيعطي القوة لدولة إسلامية. فالحكومة التي هي دون النظام المذكور ستصل إلى العالم الإسلامي من البلاد الإسلامية، وبعد استقراره بهذا الفقه المنهجي ستتحقق الحكومة الإسلامية للأمة الأساسية.

قائمة المصادر والمراجع

- ايزدهي، سيدسجاد و محمدزكي احمدي (١٣٩٨). «ظرفيت ساختارسازي فقه سياسي شيعه در نظام سياسي مطلوب»، قم، فصلنامۀ علمي-پژوهشي علوم سياسي، ش ٨٦، تابستان، ص٧-٢٨.
- اكبري، رضا (١٣٨٦). عقلانيت، تصميم سازي، اصل شورا، فصلنامه انديشه مديريت راهبردي،١-٥٩.
- آقابخشي، علي و مينو افشاري راد (١٣٨٣). فرهنگ علوم سياسي، تهران، نشر چاپار.
- آشوري، حسين، تاجيك، ابولفضل، محمدي، مهدي (١٤٠٠). جايگاه فقه در تمدن سازي اسلامي از ديدگاه امام خميني(ره). مطالعات سياسي تمدن نوين اسلامي، ص١١-٣٠.
- آلموند، گابريل و همكاران (١٣٧٧). چارچوبي نظري براي بررسي سياست تطبيقي، ترجمۀ عليرضا طيب، تهران، مركز آموزش مديريت دولتي.
- بيانات امام خامنه‌اي در سالگرد رحلت امام خميني در تاريخ ١٣٧٦/٣/١٤.
- بيانات امام خامنه‌اي در سالگرد رحلت امام خميني در تاريخ ١٣٩٠/٣/١٤.
- بيانات امام خامنه‌اي در آغاز درس خارج فقه در تاريخ٣١ /1370/6.
- بهائسته، سيدكاظم (١٤٠٢). "بررسي مولفه‌هاي تمدن سازي نوين اسلامي براساس بيانيه‌هاي گام دوم انقلاب". اولين كنفرانس بين‌المللي توانمندي مديريت، مهندسي صنايع، حسابداري واقتصاد، بابل.

- جعفري، محمدتقي (١٣٧٨). فلسفهٔ دين، تدوين عبدالله نصري، تهران، انتشارات پژوهشگاه فرهنگ و انديشهٔ اسلامي.
- جوادي آملي، عبدالله (١٣٨٩). ولايت فقيه ولايت فقاهت وعدالت، چاپ ١٨، قم، نشر اسراء.
- حر عاملى، محمد بن حسن (١٣٦٩). وسائل الشيعه، قم، مؤسسة آل‌البيت.
- حكيمى، محمدرضا (١٣٧٣). «احكام دين و اهداف دين»، قم، فصلنامهٔ نقد و نظر، ش ١، زمستان، ص ١٠٧-١٢٢.
- خامنه اي، سيدعلي (١٣٩٤ش). ولايت و حكومت، تهران: موسسه فرهنگي ايمان جهادي.
- خسروپناه، عبدالحسين (١٣٨٣). «گفتمان فلسفهٔ فقه»، فصلنامهٔ علمي-پژوهشي قبسات، ش٣٢.
- خسرو پناه، عبدالحسين (١٣٨٨). فقه در محك زمانه، چاپ اول، تهران: كانون انديشه جوان.
- در مكتب جمعه: خطبه هاي نماز جمعه تهران(١٣٦٨). ناشر: انتشارات وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامي، ج ٥، ص٣٩٠.
- روزنامه جمهوري اسلامي،١٣٨٠/٠٥/١٣.
- سبحاني، جعفر (١٣٨٣). رسائل اصوليه، قم، مؤسسة الامام الصادق.
- سروش، عبدالكريم (١٣٧٨). فقه در ترازو، كيان، شماره٤٦.
- ـــــ (١٣٧٤). خدمات و محسنات دين، كيان، شماره٢٧.
- ـــــ (١٣٧٦) مدارا و مديريت، تهران: موسسه فرهنگي صراط.
- ـــــ (١٣٧٧). دين اقلي و اكثري، كيان، شماره٤١ .
- سقر جوقي فراهاني، غلامعلي (١٤٠٠). "نقش تعليم و تربيت و بيداري فرد در فرهنگ سازي و احياي تمدن نوين اسلامي و تبيين تربيت مطلوب". ششمين همايش بين المللي مديريت، حسابداري، اقتصاد و علوم اجتماعي.
- شاطبي، ابراهيم بن موسى(بي تا). الموافقات في اصول الشريعه، تحقيق عبدالله درّاز، بيروت: دارالمعرفه، ج٢.
- شيخ حرّ عاملي(ره)، وسائل الشيعه، كتاب احياء موات، قم، مؤسسه آل البيت لا حياء التراث، باب ١٧، حديث ١.
- صدر، محمدباقر(١٤٠٨). اقتصادنا، قم، مجمع العلمي للشهيد صدر.
- ـــــ (١٤٢٤ق). اقتصادنا (الموسوعهالشهيد الصدر ج٣)، قم، مركز الابحاث و الدرسات التخصيصيه للشهيد الصدر.
- ـــــ (١٤٢١ق). شرح الحلقه الثالثه، بشرح: ناجي طالب العاملي، بيروت، دار الهدان الميامين، ج٣.
- علي اكبري بابوكاني، احسان و همكاران (١٣٩٦). «بازكاوي جايگاه منطقة الفراغ در نظام سازي فقهي با تأكيد بر آراي شهيد صدر»، تهران، فصلنامهٔ فقه و مباني حقوق اسلامي، س٥٠،ش ١، بهار وتابستان، ص١٦٩-١٩٢.

- علي آبادي، موسى (١٤٠١). "نقشه راه تحول و تمدن سازي در گام دوم انقلاب اسلامي بازخواني بيانات گهربار رهبر معظم انقلاب امام خامنه‌اي (مدظله العالي)". سيزدهمين همايش ملي پژوهش‌هاي مديريت وعلوم انساني در ايران.
- غفاري، مصطفى (١٣٩٦). از نيمه خرداد: طرحي از انديشه و رهبري حضرت آيت الله خامنه اي، تهران: انتشارات انقلاب اسلامي.
- فضائلي، محمدحسين (١٣٩٩). درآمدي بر نظام‌سازي فقهي با رويكرد علوم عقلي، تهران، فصلنامهٔ ديدگاه‌هاي حقوق قضايي، ش ٨٩، ص١٩٥.
- كليني، محمد بن يعقوب بن اسحاق (١٣٦٢هـ.ش). الكافي، تحقيق غفارى، على اكبر؛ آخوندى، محمد، قم، دار الكتب الإسلاميه، چ٢، ص١٦.
- موسوي خميني، سيدروح‌الله (١٣٨٤). صحيفهٔ امام، تهران، مؤسسهٔ تنظيم و نشر آثار امام خميني.

ـــــــ (١٣٨٥). كتاب البيع، تهران، مؤسسهٔ تنظيم و نشر آثار امام خميني.

ـــــــ (١٣٩٢). تحرير الوسيله، مكاسب محرمه، مسأله ١٢، تهران، مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خميني.

ـــــــ (١٣٨٢). صحيفه امام، تهران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خميني.

ـــــــ (١٤٢١ هـ.ق). كتاب البيع، چ١، تهران: مؤسسه نشر و تنظيم آثار امام خميني (قدس سره).

- مطهري، مرتضي (١٣٨٢). اسلام و نيازهاي زمان، ج اول، تهران: صدرا.
- مجتهد شبستري، محمد (١٣٧٩). نقد بر قرائت رسمي از دين، تهران: طرح نو.
- مختارپور، مهدي (١٤٠١). "نظام رسانه اي تصويرساز، الزام تمدن سازي اسلامي – ايراني (با تاكيد بر گفتمان هاي سينمايي موجود در چهار دهه پس از انقلاب اسلامي)". دوفصلنامه مطالعات ميان رشته -اي در رسانه و فرهنگ، ١٢(٢).
- نجفي، محمد حسن (بي تا). جواهر الكلام، كتاب احياء موات، قم، جامعه مدرسين، ج ٣٨، ص٣٢.
- نظرزاده اوغاز عبدالله، لك زايي نجف، ميراحمدي منصور (١٣٩٧). روش شناسي فقه سياسي شيعه با تاكيد بر انديشه هاي امام خميني (ره)، دانشگاه باقرالعلوم عليه‌السلام، دانشكده تاريخ ومطالعات سياسي.
- پايگاه اطلاع رساني حوزه به آدرس اينترنتي: https://hawzah.net
- پايگاه اطلاع رساني دفتر حفظ و نشر آثارحضرت آيت الله العظمي سيد علي خامنه اي: https://khamenei.ir
- سايت شخصي آقاي مجتهد شبستري به آدرس اينترنتي: http://mohammadmojtahedshabestari.comshdj